

جزء من صفقة الطائرات العشر التي ستسلم خلال الربع الثالث من 2017 «أم المرادم».. هدية «الكويتية» في العام الجديد



«أم المرادم» تحط في مطار الكويت الدولي

احتفلت الخطوط الجوية الكويتية الناقل الوطني الرسمي للكويت بالعام الجديد بوصول ثاني طائرتها من طراز بوينغ 777-300ER ذات المدى الطويل والتي هيبت في مطار الكويت الدولي يوم الأحد 1 يناير 2017 في تمام الساعة الواحدة ظهرا بالتوقيت المحلي، وهي من ضمن صفقة من عشر طائرات من نفس النوع.

ومع وصول طائرة بوينغ 777-300ER الثانية تؤكد الخطوط الجوية الكويتية على التزامها بالجدول الزمني المقرر لوصول الطائرات العشر من ذات النوع والتي ستدخل في الخدمة التجارية بحلول الربع الثالث من 2017.

وكجزء من تقاليد شركة الخطوط الجوية الكويتية المتعارف عليها، فإن جميع طائراتها تحمل أسماء تعبر عن وطنية «الكويتية» للكويت، وبذلك حملت الطائرة الثانية اسم «أم المرادم» وهي جزيرة كويتية تقع في أقصى الطرف الجنوبي للحدود البحرية الكويتية مع المملكة العربية السعودية.

واشتهرت هذه الجزيرة منذ القدم بوجود الآلي، فقد كانت سفن الغوص تتجه نحو سواحلها وبحرها للبحث عن المحار، بالإضافة إلى أن سواحلها

الرومي: تسلم الطائرة الثانية خطوة مهمة ومعلم آخر من معالم خطة التغيير الخمسية



تتصف بعمق مياها لدرجة أن السفن الكبيرة تستطيع أن تلتصق الشاطئ، دونما خطر، كما أن جزيرة أم المرادم هي أول منطقة تم تحريرها بعد الاحتلال العراقي. ووصلت «أم المرادم» مكتسية بالهوية الجديدة للكويتية، المتمثلة بالطائر الأزرق، التي انعكست على هيكل الطائرة الخارجي وعلى تصميماتها الداخلية التي تتبع معايير راحة ورفاهية غير مسبوقة على سائر مقصوراتها الداخلية. وسيعمل أسطول الكويتية من طراز بوينغ 777-300ER على الوجهات الطويلة المدى التي

تشهد إقبالا على شبكة الكويتية المنتشرة حول العالم مثل لندن، نيويورك، باريس، بانكوك، ومع رفع الكفاءة التشغيلية لأسطول الكويتية فإنه من المتوقع، بعد وصول الطائرات الأخرى من نفس النوع، إضافة الطائرات إلى خدمة وجهات جديدة على شبكة الكويتية. وفي تعقيبها على الحدث، قالت رشا الرومي رئيسة مجلس الإدارة والرئيسة التنفيذية لشركة الخطوط الجوية الكويتية: إن تسلمنا لثاني طائرتنا من طراز بوينغ 777-300ER خطوة أخرى مهمة إلى الأمام لشركة الخطوط الجوية الكويتية ومعلم آخر من معالم خطة التغيير الخمسية.

«الوطني للاستثمار».. أفضل مدير أصول في الشرق الأوسط

الأسهم وبناء سجل أداء متميز لأدوات الدخل الثابت. وتسلم الجائزة نيابة عن شركة الوطني للاستثمار د.حسين شحرو - المدير التنفيذي لقسم إدارة الأصول الإقليمية - في احتفال سنوي في دبي. واعتبر شحرو أن الفوز بهذه الجائزة يعد شهادة على نجاح استراتيجية الوطني للاستثمار الرامية إلى إيجاد فرص استثمارية ذات قيمة عالية لمستثمريها.

أعلى معايير المنتجات والخدمات الاستثمارية التي تلبى تطلعات عملائنا والمستثمرين على حد سواء، وأضاف حرص فريق العمل في إدارة الأصول الإقليمية على تحقيق أداء قوي نسبيا لمستثمرينا. كما نجح الفريق في ابتكار منتجات وحلول استثمارية جديدة تتوافق مع أهداف عملائنا. أما التحدي الرئيسي فهو الاستثمار في تحقيق هذا الأداء المتميز للمستثمرين في أسواق

تالت شركة الوطني للاستثمار جائزة «أفضل مدير أصول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2016»، من قبل مجلة Investor العالمية المتخصصة في مجال تقييم المؤسسات الاستثمارية والمالية، وتمنح هذه الجائزة للنخبة ممن ساهموا بأعمال مميزة في قطاعاتهم، بالإضافة إلى رفع مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة، أتى ذلك على أساس تقييم سلسلة من معايير إدارة الصناديق، وفق اعتبارات أعضاء هيئة التحكيم في المجلة، وبإجماع عدد من الخبراء في قطاع الاستثمار وإدارة الأصول. إن التنوع في المنتجات والخدمات الاستثمارية المتكاملة واعتماد أفضل الممارسات في عمليات الاستثمار وكيفية إدارة المخاطر جعل شركة الوطني للاستثمار تتفوق على نظرائها في المنطقة لتقديم أفضل الحلول في إدارة الأصول لعملائها. وقال فيصل الحمد، الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار: تعزز شركة الوطني للاستثمار باستمرار ترشيحها للجائزة وتقديدها



«الوطني»: فائض الميزان التجاري يرتفع.. لكنه دون مستويات 2014

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن فائض الميزان التجاري للكويت ارتفع قليلا للمرة الثانية على التوالي خلال الربع الثالث من العام 2016 ليصل إلى 1,4 مليار دينار، وذلك إثر استمرار تعافي أسعار النفط، إلا أنه لا يزال دون مستوياته لما قبل العام 2014. ونتوقع أن يستمر الفائض بالتحسن تماشيا مع استمرار ارتفاع الإيرادات النفطية في ظل تعافي أسعار النفط. واستمر متوسط سعر النفط بالارتفاع خلال الربع الرابع من العام 2016 ومن المفترض أن يستمر على تلك التوتيرة في الأشهر المقبلة لاسيما بعد خفض الإنتاج من قبل دول أعضاء منظمة أوبك وبعض الدول من خارجها. وأشار التقرير إلى ارتفاع سعر خام التصدير الكويتي بواقع 2% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2016 ما ساهم في رفع إيرادات الصادرات النفطية إلى 3,3 مليارات دينار. ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية على المدى القريب إلى المتوسط في ظل استمرار تعافي أسعار النفط. وقد ارتفع سعر خام التصدير الكويتي بواقع 7% خلال الربع الرابع من العام 2016 حتى الآن ومن المتوقع أن يسجل مزيدا من الارتفاع وذلك على خلفية قرار خفض الإنتاج في مطلع العام المقبل. ولا تزال إيرادات الصادرات النفطية متراجعة بواقع 9% على أساس سنوي.

وبين التقرير أن إيرادات الصادرات غير النفطية استمرت بالارتفاع قليلا على أساس ربع سنوي إلا أنها لا تزال متراجعة على أساس سنوي بواقع 12%. فقد ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بواقع 2% في الربع الثالث من العام 2016 ولكن بوتيرة أبطأ من الربع الماضي وذلك نتيجة ارتفاع بسيط لأسعار الإيخاين بواقع 1% على أساس ربع سنوي. ومن المتوقع أن يستمر نمو إيرادات الصادرات غير النفطية بالارتفاع على أساس ربع سنوي وبوتيرة بطيئة في الربع الرابع من العام 2016 وذلك لاستمرار أسعار الإيخاين بتسجيل زيادات بسيطة. بالمقابل، ذكر التقرير أن الواردات تراجعت للربع الثاني على التوالي بواقع 1% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2016 تماشيا مع تباطؤ نمو الواردات الصناعية وتراجع واردات السلع الاستهلاكية عن العام الماضي. إن تراجع نمو الواردات الصناعية من 15,6% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2016 إلى 5,7% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام ذاته، بينما تراجعت واردات السلع الاستهلاكية بواقع 8,8% على أساس سنوي. وتراجعت الواردات لكل من قطاع السيارات والأغذية والمشروبات والتي تشكلت 40% من واردات السلع الاستهلاكية بواقع 12% - 15% على أساس سنوي. ويعزى هذا التراجع إلى أسباب عدة أهمها انخفاض الطلب الاستهلاكي وتدني الأسعار، بالإضافة إلى قوة الدينار.

«كامكو» 2,8 تريليون دولار مشروعات خليجية مخططة للتنفيذ

توقع تقرير صادر عن شركة «كامكو للاستثمار» أن تبقى أرباح الشركات هي الداعم الرئيسي للشركات المدرجة في أسواق دول الخليج خلال 2017، وإن تتراوح أسعار النفط بين 50 دولارا و60 دولارا للبرميل.

كما توقع التقرير أن تتحسن وتيرة تنفيذ المشروعات في دول الخليج مقارنة بالعام 2016، مع استمرار قوة قائمة المشروعات المزمع تنفيذها. وسوف يحافظ سوق المشروعات على زخمه، مع بلوغ قيمة المشروعات قيد التنفيذ حوالي 5,5 مليارات دولار بنهاية نوفمبر 2016 بقيمة إجمالية 2,8 تريليون دولارا للمشروعات المخطط تنفيذها أو تم البدء في تنفيذها في دول الخليج. ونحن نتوقع أن يكون النمو الاقتصادي قد بلغ أدنى مستوياته في العام 2016 وأن بعض العوامل مثل تغير السياسات الحكومية والمبادرات الاستثمارية الجديدة مثل تخفيض الدعم، وتنوع القطاع غير النفطي، وترشيد الأجور والقوى العاملة والضرائب، من شأنها أن تؤدي إلى نمو أعلى وأن تنعكس إيجابيا على أسواق الأوراق المالية في الأجل القريب.

ولفت التقرير إلى أن بورصة الكويت شهدت أداء مختلطا خلال العام 2016، مع ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 2,4%، في حين أنهى المؤشر الوزني تداولاته بدون تغير يذكر نظرا للأداء الضعيف للأسهم ذات القيمة السوقية المنخفضة. كما كان ذلك واضحا أيضا مع تراجع مؤشر الكويت 15 بنسبة 1,7% نتيجة لضعف الاتجاهات خاصة خلال النصف الأول من العام والتي عادلها جزئيا ارتفاع المؤشر بنسبة 9% خلال الربع الأخير من العام. أما على صعيد أنشطة التداول لهذا العام فقد شهدت بورصة الكويت تراجعا مثل باقي أسواق دول الخليج، حيث تراجع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 26,5% وبلغت 2,9 مليار دينار، كما تراجعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 27% بتداول 30,3 مليار سهم. وقد تصدر سهم بنك الكويت الوطني قائمة الأسهم الأكثر تداولًا خلال العام من حيث القيمة بتداولت بلغت قيمتها 307,8 ملايين دينار خلال العام، تبعه سهم بيت التمويل الكويتي (305 ملايين دينار) وسهم شركة زين (215 مليون دينار).

● نسخة كاملة من التقرير على موقع «الانباء الإلكتروني»...

إعلان تذكيري دعوة حضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية

يسر مجلس إدارة شركة رساميل للهيكلة المالية ش.م.ك. مقفلة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية للسنة المالية المنتهية في 2016/3/31

التاريخ: يوم الاثنين الموافق 2017/1/9

الوقت: في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً

المكان: الكويت - منطقة شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الأول

وذلك لمناقشة جدول الاعمال الاتي:

أولاً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

- البند الأول : سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31 م والمصادقة عليه.
- البند الثاني : تلاوة بيان الجزاءات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31 م.
- البند الثالث : سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31 م والمصادقة عليه.
- البند الرابع : سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31 م والمصادقة عليه.
- البند الخامس : مناقشة البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31 م والمصادقة عليها.
- البند السادس : الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31 م.
- البند السابع : الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31 م.
- البند الثامن : تخويل مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم الناتجة عن تخفيض رأس المال في 2013/12/9، وأية أسهم كسور قد تنتج عن تخفيض رأس المال مستقبلاً.
- البند التاسع : الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31 م.
- البند العاشر : إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31 م.
- البند الحادي عشر : تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات من ضمن قائمة أسماء مراقبي الحسابات المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال عن السنة المالية القادمة للفترة من 1 إبريل 2016 وحتى 31 مارس 2017 م وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- البند الثاني عشر : تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية القادمة للفترة من 1 إبريل 2016م وحتى 31 مارس 2017 م وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- البند الثالث عشر : تعيين أو إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن السنة المالية القادمة للفترة من 1 إبريل 2016 م وحتى 31 مارس 2017 م وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ثانياً: جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:

- البند الأول : الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتخفيض رأس المال من 21,000,000 د.ك. (واحد وعشرون مليون دينار كويتي) إلى 18,026,680 د.ك. (ثمانية عشر مليون وستة وعشرون ألف وستمائة وثمانون دينار كويتي).
- البند الثاني : الموافقة على تعديل نص المادة (7) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي والمتعلقة برأس مال الشركة وذلك بعد أخذ الموافقة من الجهات الرسمية لتصبح كالتالي:
النص قبل التعديل:
حدد رأس مال الشركة بمبلغ 21,000,000 د.ك. (واحد وعشرون مليون دينار كويتي) موزعة على 210,000,000 (مائتان وعشرة مليون سهم) قيمة كل سهم (100) فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية.
النص بعد التعديل:
حدد رأس مال الشركة بمبلغ 18,026,680 د.ك. (ثمانية عشر مليون وستة وعشرون ألف وستمائة وثمانون دينار كويتي)، موزعة على 180,266,800 (مائة وثمانون مليون ومائتان وستة وستون ألف وثمانمائة سهم) قيمة كل سهم (100) فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية.
- البند الثالث : تعديل المادة رقم (2) من عقد التأسيس والمادة رقم (1) من النظام الأساسي والخاصة باسم الشركة كالتالي: -
النص قبل التعديل:
اسم هذه الشركة هو: شركة رساميل للهيكلة المالية (شركة مساهمة كويتية مقفلة).
النص بعد التعديل:
اسم هذه الشركة هو: شركة رساميل للإستثمار (شركة مساهمة كويتية مقفلة).

كما سيتم مناقشة تعديل بعض المواد على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بهدف توفيق أوضاع الشركة مع قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولاتحته التنفيذية الصادرة برقم 287 لسنة 2016.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام بطاقات الحضور والتوكيلات وجدول الأعمال وذلك خلال مواعيد العمل الرسمي على العنوان التالي:

مدينة الكويت - منطقة شرق - شارع الخليج العربي- برج أحمد - الدور الخامس - هاتف: 22464565

المستندات المطلوبة:

- الأفراد: صورة البطاقة المدنية + شهادة الأسهم
- الشركات: صورة الرخصة والسجل التجاري وشهادة الأسهم.

مجلس الإدارة